

في ختام اجتماعاتها في الرياض أمس

اللجنة السعودية - المغربية تصدر بيانها الختامي

الرياض - واس:

صدر عن اجتماعات الدورة العاشرة للجنة السعودية المغربية المشتركة في ختام اجتماعاتها بالرياض أمس البيان المشترك التالي:

تتقيماً للتوجهات السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظهما الله.

و انطلاقاً من الروابط التاريخية والحضارية ووشائج القرى والصداقة التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين وعلاقات التعاون المتنامية بين حكومتي البلدين.

وفي إطار الاتصالات المستمرة والتشاور الأخوي بين قيادتي البلدين في كل ما يهم الأمتين العربية والإسلامية والقضايا الإقليمية والدولية عقدت اللجنة السعودية المغربية المشتركة

دورتها العاشرة في مدينة الرياض يومي ١٠ و ١١ محرم ١٤٢٨ الموافق ٢٩ و ٣٠ يناير ٢٠٠٧ م.

وترأس الجانب السعودي صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وترأس الجانب المغربي معالي الأستاذ محمد بن عيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، كما شارك في الاجتماع كبار المسؤولين في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في البلدين الشقيقين.

وأعرب رئيسا الوفدين عن ارتياحهما للمستوى المتعزى للعلاقات القائمة بين البلدين وأكد الإرادة السياسية المشتركة لمواصلة تطوير وتنمية هذه العلاقات وإعطاء التعاون بين البلدين الشقيقين ديناميكية جديدة من شأنها تذليل كافة الصعوبات وتجاوز كل العراقيل التي تحسول دون الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى تطلعات قادتي البلدين الشقيقين.

وقد عكست مداولات اللجنة والمناقشات التي سادت أشغالها الرغبة الأكيدة للجانبين في تحقيق الأهداف المتوخاة من التعاون بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات.

دعائم تنمية الشراكة البناية والمبادلات المتفردة بينهما.

وفي المجال الثقافي توصل الجانبان إلى وضع جبهة في الخطط ليتم تنفيذها لتعميق أواصر التعاون والتواصل في مجالات التبادل الثقافي والإعلامي والتعليمي بين البلدين الشقيقين.

وفي جو سادته روح الأخوة والتفاهم أجرى رئيسا الوفدين محادثات شاملة ومعقدة تناولت مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وسجلا بإرتياح تطابق وجهات نظر البلدين بشأنها وأكد على أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بينهما في مختلف المصالح المشتركة للبلدين وبخضم الأمان والاستقرار لشعوب الأمة العربية والإسلامية في ظل المتغيرات الملحقة التي تشهدها الساحة الدولية.

وفي إطار استعراضهما لتطورات الأوضاع على الساحة العربية والإقليمية والدولية أكد الجانبان مجدداً أهمية الالتزام بالعدل الجماعي العربي وتفعيله لكل ما يخدم شعوب ودول الأمة ومواصلة العمل على تعزيز التضامن العربي المستند على ميثاق جامعة الدول العربية ومواصلة الجهود المخلصة لدعم وتعزيز التعاون العربي في المجال الاقتصادي.

تشكيل حكومة وحدة وطنية تزيل كل مظاهر التوتر وتمتكن من إنهاء الحصار المفروض على الشعب والتخفيف من معاناته الإنسانية وتحقيق تطلعاته المشروعة في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على أسس السلام العادل والشامل القائم على مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها ومبادرة السلام العربية وخطة خريطة الطريق مع التأكيد على ضرورة إحياء عملية السلام وفق هذه المبادئ.

وتمن الجانبان دعوة خادم الحرمين الشريفين للأطراف الفلسطينية لوضع حد فوري للاقتتال فيما بينهما والاجتماع في رحاب بيت الله الحرام لبحث أمور الخلاف وتحكيم العقل وتقليب لغة الحوار بمفاتيح أي نغمة تدخلت من أي طرف خسارجي ووجب الجانبان باستجابة الأطراف الفلسطينية لهذا النداء وعبراً عن أملهما بت ترجمة هذه الاستجابة بالوقف الفوري للاقتتال والمساواة بعقد الاجتماع ونهوه الجانب السعودي بالجهود المتواصلة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس من أجل صيانة الهوية الحضارية للقدس الشريف والحفاظ على مكانته كرم للعاشرين بين مختلف الديانات السماوية. وبخصوص العراق أكد الجانبان على أن الوضع الذي يزداد تعقيداً في العراق في حاجة إلى مزيد من تضافر الجهود البوالية لتحقيق أهداف الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله وسيادته ووقف التطور الأمني.

وجسد الجانبان الإعراب عن إرئائهما وتبديدهما الشديد بالهجسارات الإيجابية وأعمال العنف التي يتعرض لها العراق

في المجال الاقتصادي بحث الجانبان مستوى العلاقات الاقتصادية بينهما وتوافق حول اعتماد جبهة من الإجراءات في سبيل تشجيع وتيسير دخول صادرات كل منهما إلى أسواق البند الآخر. وتم التركيز في هذا السياق بصفة خاصة على إزالة العقوائ التي تحد من أسباب الاستثمارات بينهما وتشجيعها كما عقد مظلوا القطاع الخاص اجتماعات أشرت عن التوصل إلى عدة توصيات تصب في نفس السياق وترسي

الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام في ذلك القطر العربي الشقيق. وفي ظل ما تعيشه المنطقة من أزمات متعددة فقد دعا الجانبان إلى ضرورة خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وتحقيق هذا الهدف بجسدية وشمولية عبر الحوار والحلول الدبلوماسية دون استثناء لأي من بلدان المنطقة من أي جهود أو إجراءات دولية.

وأبرز الجانبان أهمية متابعة تنفيذ التوصيات التي تم الاتفاق عليها بحضور اللجنة المشتركة واتفقا على عقد اجتماعات دورية كل ستة أشهر للجنة المتابعة لتقييم ومتابعة تنفيذ قضايا التعاون الثنائي بين البلدين. وسادت الاجتماعات روح الأخوة والمودة والتفاهم المشترك، حيث أوضح صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وأخوه معالي الأستاذ محمد بن عيسى في كلمتهما الأسس والركائز التي يقوم عليها التعاون بين البلدين والتوجيهات السديدة للقيادتين الحكيمتين في البلدين لتطويره وعبرا عن ارتياحهما لما تم تحقيقه من خطوات وما تم إنجازه من تعاون وتنسيق ثنائي بين البلدين مؤكداين الرغبة الصادقة في مواصلة وتعزيز هذا التعاون بما يحقق آمال وطموحات شعبي البلدين الشقيقين.

وعبر الوفد المغربي لنتظيره السعودي عن خالص الشكر والإمتنان لما لقيه من حفاوة الاستقبال وبكرم الضيافة وحسن الوفادة وبالغ العناية خلال فترة مقامه بالمملكة العربية السعودية. واتفق الجانبان على عقد الدورة الحادية عشرة للجنة المشتركة في المملكة المغربية وأن يتم تحديد تاريخها عبر القنوات الدبلوماسية.

وشعبه ومرافقه الاقتصادية كما دعا الجانبان كافة الأطراف العراقية للعمل على تجنب الإنزلاق إلى مواجهات طائفية والسعي الجاد إلى إقرار الصلحة والتوافق الوطني وأكدنا ضرورة التعامل مع جميع مكونات الشعب العراقي بمختلف فئاته وأعرافه وأطيافه السياسية على قدم المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة في مختلف جوانب تسيير الشأن العراقي بما يضمن لهذا البلد العزيز استقراره ووحدة أراضيه ويمهد لبدء عملية التنمية وإعادة البناء في هذا البلد الشقيق.

وفي الشأن اللبناني أكد الجانبان على جميع الأطراف في لبنان بأن تعمل على احتواء الخلافات الداخلية وضبط النفس واحكام التشريعية وتغليب المصلحة الوطنية وللجوء إلى العقل والحكمة وتبني لغة الحوار لحل المسائل الخلافية.

كما دعا الجانبان الأشقاء في لبنان إلى بذل كافة الجهود لتتوصل إلى حل سياسي يحافظ على سلامة ووحدة البلاد ويضمن احترام روح اتفاقية الطائف والاستجابة لمبادرة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية التي توفر الحل التوافقي لجميع الأطراف اللبنانية كما أشادوا بالنتائج التي تحققت في مؤتمر باريس ٢ التي تأتي في إطار توفير الدعم والمساندة لاستقرار لبنان وتترجم استعداد المجتمع الدولي في الإساهام في جهود التنمية في هذا البلد. وأعرب الجانبان عن دعمهما لوحدة السودان الثرارية وما تبذله الحكومة السودانية من جهود لإعادة الاستقرار إلى إقليم دارفور وطالبا المجتمع الدولي بتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لهذه